مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق ما بعد 2003: (التحديات والفرص)
اسم الكاتب: م.د مهند حميد مهيدي، فؤاد جميل خلف
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/884
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 04:13 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣: (التحديات والفرص)

National Reconciliation and Societal Peace in Post-2003 Iraq: (Challenges and Opportunities)

م.د. مهند حميد مهيدي

فؤاد جميل خلف

جامعة الانبار/ كلية القانون والعلوم السياسية

Dr.Muhannad Hamed mihadi

Fouad Jameel Khalef

University of Anbar/ College of law and Political Sciene

foad_1994@yahoo.com

muhannadhamed84@gmail.com

الملخص:

تعد موضوعة المصالحة الوطنية من بين الموضوعات التي باتت تحظى بأهتمام المختصين لما تمارسه من دور فاعل في تحقيق بناء الدولة المدنية، لذا جاء هذا البحث كمحاولة لتناول ماهية المصالحة وتبيان آلياتها واشتراطاتها. فبعد عام ٢٠٠٣ وما تلاه شهد العراق موجات متلاحقة من الصراعات الداخلية أثرت سلباً على وحدة المجتمع ونسيجه الأهلي، حتى بات العراق اليوم احوج مايكون الى بناء الصف الداخلي وتعزيز "الوحدة الوطنية" لتحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي. الا ان الملاحظ ومن خلال البحث ان غالبية طروحات المصالحة التي تم تبنيها من قبل

جهات حكومية لم تخرج عن كونها زوبعة في فنجان، افتقرت الى المصداقية والجدية في تحقيقها. ان المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي في العراق ستفضي حتماً الى إيقاف دوامة العنف، وتعمل على رص الصف العراقي وستقطع الطريق امام الجماعات الإرهابية بشتى مسمياتها من تحقيق غاياتها في تفتيت هوية البلد وزرع بذور الفرقة والخوف بين أبناء الشعب الواحد.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية ، السلم المجتمعي ،التحديات والفرص

Abstract:

The topic of national reconciliation is among the topics that have come to the attention of specialists because of its active role in achieving the building of the civil state، so this research came as an attempt to address the nature of reconciliation and explain its mechanisms and requirements. After the year 2003 and its aftermath، Iraq witnessed successive waves of internal conflicts، which negatively affected the unity of society and its civil fabric، so that Iraq today is in dire need to build the internal rank and strengthen the national unity to achieve political and economic stability. However، what is noticed، and through research، is that most of the reconciliation proposals adopted by government agencies did not depart from being a whirlwind in a cup، lacking the credibility and seriousness in achieving them. Achieving national reconciliation and societal peace in Iraq will inevitably lead to stopping the cycle of violence، and work to

bridge the Iraqi ranks and cut the path for terrorist groups of all kinds to achieve their goals of fragmenting the country's identity and sowing the seeds of division and fear among the people of one people.

Key words: national reconciliation, societal peace, challenges and opportunities

المقدمة:

أضحت المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي محط اهتمام المختصين في الدراسات السياسية لاسيما في العراق، بالنظر لازدياد الخلافات التي اصابت بنية المجتمع العراقي عقب الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، وما أفرزه من آثار على مختلف الصعد "الاجتماعية والاقتصادية والسياسية"، الامر الذي اخذ يدق ناقوس الخطر بعد تفجر الأوضاع الطائفية عام ٢٠٠٦، بعد ان تعالت الاصوات المنادية برأب الصدع وردم تلك الهوة التي اصطنعها الساسة بغية بلوغ مكاسبهم السياسية مستفيدين من حالة الاصطفاف الطائفي، بعد ان أصبحت كل طائفة ترى في الطائفة الاخرى عامل خوف وقلق. وإزاء هذه الحالة صار من الضروري التنبه لمخاطر هذا التوجه والسعي الحثيث لتجاوز هذه المرحلة وصولاً الى "بناء الدولة المدنية" التي تسمو فوق الانتماءات القبلية والعصبية.

١- **أهمية البحث**: تأتي من خلال تسليطه الضوء على أهمية المصالحة الوطنية وضرورة تحقيقها لاستكمال متطلبات بناء الدولة المدنية.

٢- **مشكلة البحث**: ان مشكلة البحث تتعلق بمدى حاجة المجتمع العراقي الى مصالحة حقيقية يستطيع من خلالها نفض غبار الماضي وتحيق اندماج مجتمعي

باعتبارها احد ركائز بناء الدولة القوية القائمة على اساس المواطنة وسيادة القانون.لذا يكون السؤال المحوري للبحث ماهي آليات تحقيق المصالحة الوطنية في العراق؟

٣- **فرضية البحث**: ينطلق البحث من فرضية جوهرية فحواها:(عدم جدية الجهود الرامية لتحقيق المصالحة الوطنية، والتي بالرغم من كل عناوينها، لم تخرج عن طور التنظير فقط، مما اثر بدوره على مجمل العملية السياسية والأمنية والاجتماعية وحتى الاقتصادية).

٤- **منهجية البحث:** تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في وصف السلم المجتمعي والمصالحة الوطنية وتحليلها سياسياً واجتماعياً، وكذلك المنهج الاستشرافي في قراءة المستقبل القريب لمآلات المصالحة الوطنية في العراق.

I.المبحث الاول

المصالحة الوطنية والسلم المجتمعب (المفهوم والاليات)

تحمل المصالحة الوطنية من الاهمية الكثير للمجتمعات والدول التي تمر بمرحلة من الصراعات والازمات الاجتماعية والسياسية، فضلاً عن ان المصالحة الوطنية في العراق يجب ان تحضى باهتمام كبير يتجسد بتطبيق متطاباتها وآلياتها، لذلك سنتطرق في هذا المبحث عن مفهوم المصالحة الوطنية والسلم المجتمعي وماهي الاليات لتحقيقها.

I.أ.المطلب الاول

مفهوم المصالحة الوطنية و السلم المجتمعي

قبل تناول الجوانب السياسية والاجتماعية وكذلك اليات واشتراطات المصالحة، نجد ان من الضروري ان يتم تناول مفهوم المصالحة الوطنية.

I أ.١ .الفرع الاول

مفهوم المصالحة الوطنية

المصالحة في اللغة مشتقة من كلمة (صلح) بمعنى صلاحاً اي كان صالحاً او نافعاً اي بمعنى زوال الفساد عنه، فيقال اصلح الشي اي أزال فساده وأصلح بينهما او ذات بينهما اي ازال ما بينهما من عداوة وشقاق، ويقال صلح الشي اي سلك معه مسلك المساهمة والصلح وانهاء الخصومة والحرب[١] .اما المصالحة اصطلاحاً فيعد مفهوم المصالحة واحد من المفاهيم المعقدة اذ لا يوجد تعريف عام شامل لهذا "المفهوم" لاختلاف اراء "المفكرين والخلفيات" التي ينطلقون منها علاوة على ان المصطلح نفسة يحمل في طياته جوانب متعددة مثلا في مجال علم النفس نجد مفهوم المصالحة مع الذات وكذلك في جانب علم الاجتماع المصالحة الاسرية وفي الجانب السياسي نجد مفهوم المصالحة الوطنية والذي يدور حول المصالحة بين الحكومة والشعب او بين-فئات المجتمع المختلفة او المتخاصمة[٢]. لذلك يعد مفهوم المصالحة الوطنية واحداً من المفاهيم المعقدة اذ ينطوي تحته على العديد من المفاهيم الفرعية الاخرى و عدد من الاجزاء المكونة له مثل (العدالة الانتقالية – العدالة الجنائية – التعويضات – والاصلاح المؤسسي) وعلية فان المجتمع المتصالح هو المجتمع الذي ينشأ عن تحقيق هذه الاهداف[٣] .

ويمكن "تعريف" المصالحة الوطنية على انها العودة الى علاقة جديدة بعد نتائج مروعة وشاقة جراء افعال خاطئة مثل (الخيانة، عدم الوفاء، او استخدام العنف) سواء كانت حقيقية او محسوسة من قبل احد الاطراف وذلك بالتصالح مع من قام

---

(1) عيسى اسماعيل عطية، "دور المصالحة في السياسة الخارجية العراقية،" مجلة دراسات دولية، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية ،المجلد٤٤، (٢٠١٠): ص١٠٤.

(2) وناس فاطمة، "المصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار في الجزائر" (رسالة ماجستير، جامعة قاصدي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مرباح ورقلة، الجزائر،٢٠١٢-٢٠١٣)، ص٢٩.

(3) عيسى اسماعيل عطية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٥.

بالعمل الوحشي اثناء النزاع بما يبني الثقة مجدداً فيما بينهما[٤]، ايضاً تُعرف المصالحة من ناحية الاجراءات على انها استراتيجية او منهجية تتبناها الدولة من اجل حل النزاع او الخروج من الازمة جراء اعمال العنف –وما شابهها واستعادة السلم وافك النزاعات الداخلية التي يمكن ان تهدد امن واستقرار الدولة او تعرف على انها مجموعة من الاجراءات او الخطوات او الاليات التي تكون بعيدة عن العنف تستخدمها الدولة في اعادة انشاء العلاقات بين الاطراف التي -نشأ فيما بينهما صراع او انتهاك قام بها طرف ضد الطرف الاخر.[٥]

لذلك فان اجراء المصالحة الوطنية بين فئات المجتمع المختلفة او المتناحرة يجعل الدولة بحاجة الى منهجية وبرنامج منظم، لان اجرائها يستلزم عملاً شاقاً وطويلاً خصوصا تلك النزاعات العرقية والطائفية التي لا يمكن حلها بالانقسام الجغرافي لذلك فان عملية المصالحة يجب ان تنطلق من فكرة المواطنة والشراكة في صنع المستقبل .

بناءً على ما تقدم فانه يمكن تعريف المصالحة الوطنية : على انها بناء علاقات جديدة بين الاطراف بعد تمزيقها جراء نزاع عنيف على اساس الحوار، التسامح، العفو والتعويض واحترام حقوق الضحايا وعدم تكرار اخطاء الماضي مما يؤدي الى تحقيق التعايش السلمي ونزع الاسباب الجذرية التي تؤدي الى النزاع بغية عدم تكرار احداث الماضي[٦] .

(4) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق (العراق-دهوك: مطبعة خاني، ٢٠١٤)، ص٢٦.
(5) وناس فاطمة، مصدر سبق ذكرة، ص١١.
(6) فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص٢٩.

I أ.٢ .الفرع الثاني

السلم المجتمعي

السلم في اللغة هو تركيب او مفهوم مشتق من السلام و اصله السلامة اي البراءة، والعافية ،والنجاة من العيوب والاخطار وينطق السلم بلغاته الثلاثة السلم (بكسر حرف السين) والسلم (بفتح حرف السين) والسلم (بتشديد وفتح حرفين السين اللام)على كل ما يقابل حالة الصراع والحرب[٧].

اما اصطلاحاً: فيعرف السلم على انه مناقض لمفهوم الحرب وهو الوضع الذي تسود فيه حالة الامن والسلام حيث يشعر فيه الفرد بالأمان والسكينة ،اذ يعد العامل الاساس في "بناء الدولة" والمجتمع وازدهارهما.[٨] اما سياسياً فيمكن تعريف السلم بأنه استخدام تلك الادوات التي تضع لغة الحوار والتفاهم بين الافراد في المقدمة دون فرض الآراء قسراً او اكراهاً وعلية فانه يمكن "تعريف" السلم المجتمعي بأنه "حالة السلم التي افضت اليها الممارسات الديمقراطية بين افراد المجتمع عامة ضمن الدولة".[٩] كما "يعرف" السلم المجتمعي على انه مجموعة من الاجراءات التي يترتب عليها عملية الانتقال من حالة الصراع الى حالة التعاون بين اعضاء المجموعات الاثنية التي تكون في حالة الصراع او الاختلاف، كما يشير "الى الترتيبات التي تقتضيها مرحلة ما بعد النزاعات والصراعات ذلك من خلال احداث

---

[7] حامد اشرف الهمداني، "السلم المجتمعي: ضرورته ومبادئه في ضوء الشريعة الاسلامية،" بحث منشور على موقع جامعة نمل عبر الموقع الالكتروني www.numl.edu.pk، ص٣٠٤.

[8] عوض جدوع احمد الجبوري و صباح محمد جاسم، "ملامح التعايش السلمي في العراق" "المدرسة المالكية نموذجا" بحث مقدم الى مؤتمر العلمي، التنوع المذهبي والعرقي واسهاماته الحضارية، (الجامعة العراقية، كلية العلوم الاسلامية ، ٢٠١٦)،ص٥.

[9] محمد وائل القيسي، السلم المجتمعي : المعوقات والاليات- نينوى نموذجا (العراق: مركو نون للدراسات الاستراتيجية ،٢٠١٧)، ص٤.

تغيير في بعض عناصر البيئة التي شهدت ذلك النزاع من خلال تعزيز عناصر الثقة بين الاطراف المتنازعة"[١٠] .

من خلال ما سبق يمكن "تعريف" السلم المجتمعي: بأنه حالة الوئام التي يصل اليها المجتمع من خلال الحوار والتفاهم ونبذ العنف للنهوض بالواقع الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بما يعود النفع للدولة وللأفراد؛ اضافة لما تقدم يمكن القول ان التعايش السلمي هو ضرورة حتمية اجتماعية لفرض الوئام والانسجام الاهلي بين مكونات ومفاصل النسيج الاجتماعي و بناء السلم المجتمعي لأنه لا يوجد دولة في العالم نقية او صافية عرقياً او دينياً او اثنياً فلابد من وجود خليط قومي واعراق اصيلة او هجينة او مهاجرين او تجمعات مختلفة، لذلك لابد من وجود عنصر مشترك يجمع كل هذه الاعراق او التجمعات هذا العنصر اسمه الوطن يكون تشاركهم فيه سلميا وهذه هي سمات الدول المتقدمة .

I.ب. المطلب الثاني

آليات تحقيق المصالحة الوطنية

لقد تم التعامل مع المصالحة الوطنية على أنها مسار منفصل عن بقية المسارات المطلوب توفرها في عملية انجاز المصالحة، حيث لم يترافق مع إطلاق مسار العدالة الانتقالية عند تطبيق إجراءات المصالحة الوطنية، وفي بعض الاحيان وصلا الى حد التضارب "تطبيق العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية" يبين هذا الاستنتاج عدم توفر رؤية واضحة توجه خطوات برنامج المصالحة الوطنية.

(10) اياد العنبر وحسين علي الاسدي، "الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي عراق ما بعد داعش نموذجاً،" مجلة كلية الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، العدد ٣٥، مجلد ١، ص ١٣٢.

I أ.١ .الفرع الاول

الاصلاح السياسي والدستوري

إن عملية بناء الدولة في العراق بعد عام ٢٠٠٣ لم يجري تأسيسها وفقاً للأسس الديمقراطية الصحيحة من خلال تحيد الاطار القانوني والدستوري للسلطة، لذلك شخصت الاوساط العلمية والاكاديمية ابرز مواطئ الضعف والوهن في نظام الدولة السياسي والقانوني التي تحتاج الى اصلاح حقيقي.

اولاً:على الصعيد السياسي:

ان الاصلاح كفكرة يراد به تغيير الوضع القائم الى وضع افضل ،وهذا يترتب علية تأثير كبير في مؤسسات الدولة اذ يصبح الاصلاح السياسي في كثير من الاحيان يسهم في تأسيس احزاب سياسية وتنظيم حرية الاعلام واحترام حقوق وحريات المكونات الجماعات الموجودة ضمن اطار الدولة واحترام خصوصية مختلف المكونات وهوياتهم الثقافية والدينية[١١]، الا ان "عملية الاصلاح السياسي" في العراق تبدأ عبر الغاء نظام المحاصصة والتوافقية الذي عانى منه "النظام السياسي" خلال السنوات السابقة والى الان، وهذا يعد اول خطوة في سبيل الاستقرار السياسي والتوجه نحو فضاء الهوية الوطنية بالاعتماد على مبدأ الكفاءة والمقدرة على تحمل المسؤولية في تولي مناصب وادارة مؤسسات الدولة من اجل وضع ركائز عراق جديد تحكمه القوانين والمؤسسات الشرعية المنبثقة من ارادة الشعب من اجل تحقيق الاستقرار المنشود[١٢].

---

[11] ستار شدهان شياع، "الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣ وافاقها المستقبلية" (اطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٥)، ص٣١

[12] - فهيل جبار جلبي، مصدر سبق ذكره، ص٦٤

اضافة لذلك يمكن القول ان القضاء على الفساد السياسي والاداري بأشكاله وصوره المتنوعة الذي سيطر على مفاصل الدولة والذي امتد من العمل السياسي الى الاداري والمالي وصولاً الى المجال الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية الذي بات يهدد بانهيار الدولة والمجتمع والذي تعددت اساليبه(الرشوة – استغلال المال العام – الابتزاز –المحسوبية ...الخ) وهذا يتحقق (القضاء على الفساد) من خلال سيادة القانون ونزاهة واستقلال القضاء، والجدير بالذكر ان الكثير من الاحزاب السياسية سعت الى تقوية وجودها وزيادة نفوذها عبر عدة وسائل وطرق ملتوية تصل بالنهاية الى الفساد[١٣].

ان عملية الاصلاح او التحديث السياسي لا يحدث من تلقاء نفسه؛ انما يجري من خلال سلوكيات الافراد وافعالهم على اساس الاندماج والتمازج بين التنظير الفكري من اجل السيطرة تارة والممارسات المتداخلة تارة أخرى، وما بين هذا وذاك هناك عوامل يجب ان تحظى بالإصلاح الذي يتطلب ربط الطموحات بالأفعال من خلال حركات اصلاحية حقيقية وفعالة لبناء نمط سلمي مستقر ومستمر بالبناء يبدا من القاعدة وصولاً الى القمة وليس العكس لان الاصلاح العكسي قد يفضي الى عملية تغيير مفاجئة وسريعة غير معروفة النتائج فضلا عن تراجع البنية المؤسسية للدولة، فطبيعة العمل السياسي الذي يجري على اساس توافقات ومصالح آنية دون الاستناد الى شرعية وقواعد ثابتة في العمل سوف يجعل من المرحلة القادمة مرحلة مليئة بالأزمات والتحديات[١٤]. كما ان عملية الاصلاح في العراق تحتاج الى تنمية القيم والمثل المرتبطة بتكوين الفكرة والرؤيا والمفهوم قبل الشروع بممارستها ومن هنا تأتي ضرورة العمل على اصلاح منظومة الوعي السياسي لان النضج السياسي غير

(13) عبدالرحمن كريم درويش، "تأثير اشكالية التكامل الوطني على الاصلاح السياسي في العراق،" مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد الرابع، (٢٠١٥): ص٥٠٤.

(14) همسة قحطان خلف، "العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات ٢٠١٨،" مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية،العدد ١٦، (٢٠١٩): ص ٤٩.

متحقق فهناك الكثيرمن الممارسات السياسية لازالت تقتصر على الشعارات وليس العمل بها[١٥] .

يمكن القول ان عملية الاصلاح السياسي لا تحظى باهتمام كبير سواء من جانب "النخب الاكاديمية" والمختصين او من جانب رجالات السلطة او الدولة فلذلك تعرضت "العملية السياسية" الى الكثير من الازمات والتصدعات بسب المضي في ادارة الدولة وشؤون الحكم وفقاً "لنظرية" تقاسم السلطة والمغانم ابتداء من اعلى مواقع الدولة الى اصغر موقع لذلك باتت العملية السياسية بحاجة الى اعادة مراجعة و بصورة ملحة لنمذجة التجربة بإجراءات حقيقية وفعلية قادرة على تجاوز اخطاء الماضي والعبور نحو المستقبل من اجل تحقيق المصالحة المنشودة؛ لا ان تقتصر عملية الاصلاح على الشعارات فقط بحصرها في اطار الدعايات الانتخابية لتحقيق مكاسب سياسية، الامر الذي سبب في غياب الثقة ما بين السلطة والشعب، لذلك لابد من وجود خارطة طريق قادرة على اخراج العراق من دائرة الازمات والفشل وتحقيق اصلاح حقيقي يقود نحو تكامل وطني[١٦] .

ثانيا:الاصلاح الدستوري :

يعرف الدستور على انه حجر الزاوية في بناء الدولة ومأسسة السلطة حيث يعمل على أضفاء القيم الحقوقية على كل ما هو سياسي ومن ثم إحداث سلم قيمي يشمل الاعمال السياسية ويجعل لها حدود ومصالح مؤطره بالقوانين ومن ثم العمل على تحقيق التوازن بين مقومات الدولة المؤسساتية والبشرية والعمل على تقنين هذا التوازن واعطاءه مرتكز شرعي؛ ليحدد مهام ومجالات عمل السلطات والعلاقة فيما بينهما لذلك فأن احد مرتكزات "الاستقرار السياسي" هو مبدأ سمو الدستور والقانون

(15) - زيد عدنان محسن، "الاصلاح السياسي في الوطن العربي بين الدافع والمعوقات،" المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ١٦، (٢٠١٠): ص٨٧.
(16) همسة قحطان خلف، مصدر سبق ذكره، ض٥٧

وان سيادة الفوضى وعدم الاستقرار مقرون بضعف الدولة على فرض سيادة الدستور وتطبيقه[١٧]. ولعل من نافلة القول ان الدستور العراقي الذي جاء ممثلاً لمصالح الاحزاب السياسية والإرادة الامريكية قد عمل على وضع الاسس البنيوية الملائمة للتحولات السياسية التي مليئة بالعديد من الاخفاقات و"الاسقاطات السياسية"، مما افرز حالة من عدم الاستقرار والتناقض في ادارة البلاد، الامر الذي قاد الى ظهور العديد من الصراعات و الازمات السياسية على هذا الأساس، فقد ولّد لنا نمطين من الصراع "صراع حول بناء الهوية الوطنية والصراع حول مصالح وادارة الموارد" وكلاهما يزعزع الثقة بالمصالح الوطنية وكذلك التعايش السلمي، ويعظم الخلاف حول الكثير من القضايا دون وجود خارطة طريق للحل[١٨].

على الرغم من كون الكثير من المبادئ التي تضمنها الدستور العراقي مثل "احترام الحقوق والحريات العامة والحكم المدني عبر المؤسسات الانتخابية" ، الا ان جوهر الدستور معطل وخاصة في تعامله مع "المشكلات السياسية" حيث لا يتم الرجوع اليه، وعادة ما يتم تجاهله من قبل القوى السياسية الحاكمة لذلك كان سبباً في الاخفاقات السياسية التي تعرض لها المجتمع العراقي، اضافة الى ضعف الوعي المجتمعي تجاه القانون والنظام وانتشار الفساد السياسي والمحسوبية وغياب العدالة القانونية، الامر الذي جعل النظام القانوني غير ذي معنى وغير مرضي للكثير من القوى المجتمعية[١٩].

يمكن القول ان تحقيق الاصلاح من خلال اجراء بعض التعديلات على جملة من القوانين الواردة في الدستور وفق معطيات الواقع العراقي وعلى عدم الاضرار بكل

---

(17) وسام حسين علي العيثاوي، التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣، (برلين– المانيا: المركز العراقي للدرسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١، ٢٠١٨)، ص٩٥.

(18) عكاب احمد محمد، "فاعلية المادة (١٢٦) في تعديل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥،" مجلة جامعة تكريت للحقوق، العدد١،المجلد ١٣، (٢٠٠٨): ص ٣٤٥.

(19) - وسام حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

شرائح المجتمع العراقي وان يكون شاملا متكاملا مع معطيات الدولة الحديثة القائمة على اسس "المواطنة والمساواة" في الحقوق والواجبات وان ينتهي بوضع "حلول جذرية" للكثير من البنود المختلف عليها[٢٠]؛ وبما ان الحديث عن المصالحة المجتمعية وبناء السلم المجتمعي فينبغي ان تكون القوانين التي تحكم المجتمع ايضاً قوية لأنها حجر الزاوية في تكوين الابعاد الوطنية، لذلك هناك بعض "المواد الدستورية" التي تحتاج الى اعادة صياغة، فعلى سبيل المثل لا الحصر "المادة الثانية" من الدستور التي نصت على اعتبار ان الاسلام هو الدين الرسمي للدولة هذا ما يعارض المنطق والواقع حيث الدولة هي كيان سياسي قانوني وشخصية معنوية لا وجود لها وبالتالي لادين لها ومن ناحية واقعية العراق بلد متعدد الطوائف والاديان على الرغم من وجود نص قانوني يعطي الحق للمواطنين بحرية العبادة والمعتقد وغيرها لذلك يعد هذا شكل من عدم الاعتراف بالآخر او التقليل من وجوده [٢١].

إضافة الى ان قانون ادارة المحافظات العراقية الذي يعد واحداً من اهم القوانين التي تدعم استقرار المحافظات من خلال تحديد "الحقوق والواجبات" حيث العمل بالنظام المشترك الاختصاصات بين المركز والمحافظات مخالف لما هو معمول به في البلدان الاخرى حيث لا تستطيع السلطة الاتحادية رسم سياسات التنمية بدون الرجوع الى السلطة المحلية لذلك عمد الدستور العراقي الى تغليب السلطة المحلية على السلطة المركزية[٢٢].يمكن القول هناك الكثير من الحالات التي اضعفت الدستور وادخلت العراق بحالة من "الانسداد السياسي" منها عدم احترام الدستور من قبل الحكومة والاحزاب الحاكمة واعلاء شأن التوافقية والاتفاقات المصلحية على حساب

---

[20] عبدالواحد مشعل عبد، "سمات الدولة الحديثة واداة المجتمع المتعدد،" مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد٤، (٢٠١٨): ص٩.

[21] زهير كاظم عبود، "وجهة نظر في نصوص الدستور العراقي،" مجلة اوراق ديمقراطية، العدد ٦، تشرين الاول، (٢٠٠٥): ص٢٥.

[22] عفراء رياض محمد، "طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية واثرها على التعايش السلمي "الموصل انموذجاً" مجلة دراسات موصلية، العدد ٤٨، حزيران، (٢٠١٨): ص١٥٤.

الدستور والتصدي لمقرراته فضلاً عن سطوة العشائر، المحسوبية ، عدم الثقة بالنظام القانوني وغيرها كلها عوامل ساعدت على عدم الاستقرار، والتي يمكن معالجتها من خلال "التداول السلمي للسلطة، سيطرة احكام القانون، توفير ضمانات حقيقية وفعالة لضمان الحقوق والحريات العامة وعدم انتهاكها" وغيرها من العوامل التي تساعد في تحقيق الاصلاح وجعل الدستور العراقي اكثر واقعية[٢٣] .

I أ.٢ . الفرع الثاني

العدالة الانتقالية

إن الخطأ في ممارسة تطبيقات العدالة له عواقب وخيمة في المجتمعات المنقسمة، وذلك لحساسية الموقف بين الأطراف وإمكانية أن تكون إجراءات العدالة وسيلة إذلال وهيمنة ضد الآخر

اولا: تعريف العدالة الانتقالية

العدالة الانتقالية لغةً:العدل ضد الجور، وما قام به النفوس انه مستقيم كالعدالة والعدولة والمعدلة عدل يعدل غير عادل من عدول ، وعدل بلفظ واحد اسم للجمع رجل عدل يعدل غير عادل، والعدل المثل او النظير كالعدل او العدول فيقال عدل عليه في القضية فهو عادل ،وفلان من اهل المعدلة (بفتح الدال) اي من اهل العدل .اما كلمة انتقالية فهي من مصدر انتقال ينتقل ، انتقل الشي اي تحول من مكان الى اخر – انتقال الى رحمة الله ،ونقل الشي :اي حوله من موضع الى اخر والانتقال :

(23) سامر مؤيد و خالد عليوي، "الطائفية واثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة في التعايش السلمي في العراق،" مجلة جامعة اهل البيت،العدد ٢٠، كانون الاول، (٢٠١٦): ص٢٩٧.

التغيير من حال الى حال فالانتقالية مكان او حالة غير دائمة اي تمهيد لمرحلة مقبلة كقول حكومة انتقالية او مرحلة انتقالية[٢٤] .

اما اصطلاحاً فلقد شكل مصطلح العدالة الانتقالية جدلاً اكاديمياً ونظرياً حول تفسير ماهيتهما كمفهوم وممارسة لذلك لا يوجد اجماع عام على "مفهوم" العدالة الانتقالية نظراً لتباين ما يتضمن هذا "المفهوم" في الخصائص و الاليات والاستراتيجيات، وقد عرفت العدالة الانتقالية على انها (مجموعة من التدابير القضائية وغير القضائية التي توفر مختلف الوسائل لتحقيق العدالة في فترة انتقالية لدولة من الدول من خلال التحقيق والكشف عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان و ازالة الغطاء عن الحقيقة ومصير الاشخاص الذين تعرضوا لمختلف وسائل التعذيب من اختفاء قسري وتعذيب، ليتم جبر الضرر لهولاء الضحايا وتعويضهم مع امكانية الحصول على السلع والخدمات وبما يسمح للضحايا التمتع ببعض الحقوق التي كانوا محرومين منها مع الالتزام بتحقيق اصلاح مؤسسي لضمان عدم تكرار مثل هذه الانتهاكات في المستقبل)[٢٥]. كما يمكن تعريف العدالة الانتقالية على انها مسار متكامل من الاليات و الوسائل المعتمدة لفهم ومعالجة ما تم انتهاكه لحقوق الانسان بكشف حقيقته ومحاسبة المسؤولين عنها وجبر ضرر ضحايا و رد الاعتبار لهم بما يحقق المصالحة الوطنية ويحفظ الذاكرة الجماعية ويوثقها ويرسي ضمانات لعدم تكرار مثل هذه الانتهاكات من اجل تكريس منظومة حقوق الانسان[٢٦].

---

(24) اياد يونس محمد و عامر حادي عبدالله، "العدالة الانتقالية،" مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة الموصل، كلية الحقوق، المجلد٥، العدد ١٨، (٢٠١٦): ص٢٣٠.

(25) احمد مفيد واخرون، العدالة الانتقالي في افريقيا : مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية "دراسة في تجاب لجان التحقيقية (برلين – المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ط١)، ص٣٢.

(26) اياد يونس محمد وعامر حادي، مصدر سبق ذكره، ص ٢٣٥.

بناءً على ما تقدم يمكن تعريف العدالة الانتقالية على انها سلسلة مترابطة من العناصر التي تهدف الى الانتقال بواقع المجتمعات التي مرت بفترات تعرضت للعديد من الانتهاكات الى مجتمع ديمقراطي عن طريق اتخاذ مجموعة من التدابير والاجراءات القضائية و غير القضائية العادلة والنزيهة لكشف حقيقية تلك الانتهاكات وتعويض الضحايا باجراء مصالحة بين فئات المجتمع اضافة الى حفظ تلك الانتهاكات لضمان عدم تكرارها.

ثانيا:آليات تحقيق العدالة الانتقالية

لا يمكن للعدالة الانتقالية ان ترى النور دون وجود مقومات تضمن تبنيها او بعبارة اخرى لن تستطيع العدالة الانتقالية ان تؤتي أُكلها دون اعداد بيئة مناسبة لها بحيث لايمكن تطبيقها بشكل عشوائي لذلك لابد من وجود آليات تتلائم مع القيم والقوانين السائدة في البلد المراد التطبيق بها ويمكن اجمالها بالاتي:

١- إتباع قواعد العدل الدولية : تعبر هذه الالية عن الالتزام بتطبيق قواعد العدل والانصاف الدولية عن طريق تطبيق المعايير الدولية للدول التي تمر بفترة او مرحلة انتقالية تسمى بـــ (مرحلة السيولة القانونية).

٢- دعم الخصوصية الدولية : يتم من خلال دعم المفوضيات الوطنية بمعنى هناك مجموعة من القيم السائدة في مجتمع معين على سبيل مثال قيم الدين باعتبارها احد المكونات الساندة للشخصية وباعتبارها ضمن "القيم الاجتماعية" التي تدعو الى الوحدة ونبذ التفرقة لذلك عادةً ما يتم دعم المفوضية الاسلامية[٢٧].

٣- تقصي الحقائق : يكون تقصي الحقائق من خلال تشكيل لجان قضائية مستقلة تقوم بإجراءات وتحقيقات رسمية في الانماط المختلفة لممارسة الانتهاكات الانسانية من

[27] زينب محمد صالح، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واليات تطبيقها في العراق،" مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، العدد١٤، (٢٠١٤): ص١٦٠.

قتل وسرقة وغيرها من الامور التي حدثت خلال فترة سابقة للمصالحة و الحوار وهذه اللجان تنشا بعد تشاور وطني موسع يجمع كل الاطراف ويتم من خلالها تحديد الصلاحيات التي تمارسها على ان تبدي الاطراف كافة التزامها بشكل واضح وجدي لما تتوصل الية هذه اللجان من نتائج وما يتمخض عنها من توصيات[٢٨] .

٤- تقديم التعويضات : يعد هذا الامر ملزماً على الدولة من حيث تقديم عوض للمتضررين جراء اعمال سابقة وهي تكون على نوعين :

الاول: تعويضات مادية والتي تشمل النقود او مساعدات مادية لاهالي الضحايا واعادة الحقوق المسلوبة .

الثاني : هي تعويضات غير مادية (معنوية) وتشمل الشهادات الفخرية او تسمية الشوارع والاماكن العامة بأسمائهم .

٥- المساءلة والمحاسبة : تعد هذه الالية من اهم اليات تحقيق العدالة الانتقالية كونها تعد من الافعال المهمة باعتبارها رادعة وزاجرة فهي تتضمن الترضية الجادة للضحايا الذين لن يرضوا بغير ذلك فالعفو في هذه المسائل لا ينفع الأهالي، لذلك لابد من وجود "مساءلة قانونية عادلة"[٢٩] .

٦- دعم "السلطة القضائية" : يمكن تحقيق عدالة انتقالية وتنفيذ اهداف المصالحة الوطنية من خلال اصلاح وضمان "استقلالية السلطة القضائية" حيث بوجود قضاء عادل ونزيه ضمن اطار من المشروعية سيعيد الثقة بأجهزة الدولة وضمان قدرتها

---

[28] يوسف عناد زمل و زينب محمد صالح، "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية – قراءة ثقافوية انثروبولوجية،" مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة واسط، المجلد١ ، العدد٢١، (٢٠١٦): ص٢٤٤.

[29] يوسف عناد زمل و زينب محمد صالح، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٥.

على تنفيذ القوانين بشكل عادل دون تحيز او استمالة للطرف على حساب طرف اخر كل ذلك يعتبر احد الركائز الاساسية للدولة الحديثة [٣٠].

ثالثا:معوقات تحقيق العدالة الانتقالية :

ان العدالة الانتقالية بعدّها احد عناصر المصالحة الوطنية قد تواجه العديد من التحديات التي تحول دون تحقيق أهدافها، لذلك فان طريق تحقيقها محفوف بالعقبات ، فالعدالة الانتقالية وبسبب تناولها لمجموعة من القضايا المهمة والمعقدة تواجه تركة ثقيلة من الانتهاكات لحقوق الانسان والممارسات القمعية والجرائم وماضي مليء بالمصادر والاسباب التي تجعل المجتمع مهدداً قد تترك آثاراً سلبية على المجتمع في مختلف "جوانبه السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية" وغيرها بهدف التطلع لمستقبل افضل يضمن عدم تكرار مثل هذه "الانتهاكات" والمآسي لذلك فان تطبيق قواعد العدالة الانتقالية على "الواقع" يصحبها معوقات مثل المعوقات المادية والبشرية حيث يكون من الصعوبة تطبيق العدالة الانتقالية من دون وجود موارد مالية وبشرية، فغالبية آليات العدالة الانتقالية تحتاج الى موارد مالية كونها تعالج انتهاكات وجرائم خطيرة ومخلفات ومشاكل معقدة بحاجة الى محاكمات ولجان تقصي الحقائق تحتاج الى أموال طائلة "قد لا تكون موجودة" او متاحة دائماً[٣١]. كما ان من ضمن "الصعوبات" التي تواجها العدالة الانتقالية هي صعوبة تطبيق العقوبات على الرؤساء والوسطاء والتي تسمى بـ (عدالة المنتصر) وصعوبة اصدار عقوبات واجراء محاكمات للجناة الامر الذي يجعل السلام هش او اصلاح هش كما لوحظ في عملية التحول الديمقراطي فقد كانت المقصلة التي تواجهها الانظمة الجديدة هي

---

[30] زينب محمد صباح، ص ١٦١، مصدر سبق ذكره.

[31] شاكر محمود الجبوري، "نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية ومعوقات تطبيقها،"، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد ٣، العدد٨، (٢٠١٤): ص٣١٠.

تقرير المساءلة عن الانتهاكات السابقة فضلا عن صعوبة توجيه عقوبات فيما كان النظام القضائي ضعيفاً او فاسداً[٣٢] .

اضافة الى وجود صعوبات او معوقات اجتماعية والمتمثلة بالأعراف والقيم السائدة فطبيعة المجتمع العراقي هو مجتمع تغلب عليه العشائرية التي تشكل عائق امام تحقيق قواعد العدالة الانتقالية وكذلك تشكل عائق من خلال التوجه نحو العقوبات العشائرية مثل الثأر والفصل والانتقام الشخصي بدلاً من اللجوء الى القضاء والمحاكم والتعاون مع اللجان التحقيقية، كل هذه تشكل "عوائق" تحول دون تحقيق عدالة انتقالية "حقيقية" لذلك على الجهات المختصة اتخاذ ما يلزم لتذليل العقبات امامها باعتبارها الية لتحقيق المصالحة الوطنية[٣٣] .

II.المبحث الثاني

اشتراطات ومعوقات تحقيق المصالحة الوطنية

عاش الشعب العراقي فترة طويلة من الوفاق الوطني والثقة والوحدة بين مختلف طوائفه واعراقه وقومياته ، واصبح اليوم يعاني من فقدان الثقة والتشتت بل والنزاع المسلح بين طوائفه فلابد ان تاخذ فئات الشعب بأكملها دورها الفاعل في تعزيز المصالحة والوحدة الوطنية وعلى الحكومة ان تعمل على محو الاثار السلبية التي خلفتها النزاعات.

II.أ. المطلب الاول

شروط تحقيق المصالحة الوطنية

ان تحقيق المصالحة الوطنية الحقيقية يستلزم تحقيق جملة من الشروط نذكر أهمها:

---

[32] يوسف عناد و زينب محمد، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٩.

[33]- ابراهيم شاكر محمود الجبوري، مصدر سبق ذكره، ص٢١٣.

II أ.١. الفرع الاول

تعزيز روح المواطنة

تعرف المواطنة بمجموعة من القيم والمشاعر والانتماءات التي تجسد "معنى" المساواة و التكافؤ واحترام التعددية واستبعاد الفوارق الناشئة عن الاختلاف بالدين او العرق او الجنس، حيث تسمو المواطنة فوق الطوائف الدينية او الاصول العرقية او "الفوارق الاجتماعية" فهو يتضمن الجميع اذ لا يتناقض مع العقائد الدينية ولا يوظفها لأهداف سياسية[٣٤] .

وللمواطنة اهمية كبيرة في الحياة السياسية للشعوب وفي تكوين النظام السياسي لأي بلد فهي من الاركان الاساسية التي يستند عليها النظام السياسي، ولذلك فأنها لا تقل اهمية عن تلك التي تحظى بها الحقوق المدنية والسياسية التي تتضمنها الدساتير وبما يوفر الضمانات الكافية لحماية حق المواطنة من الانتهاك او التهديد، كالضمانات القانونية، عبر اصدار قوانين وتشريعات لازمة اضافة الى ضمانات سياسية عن طريق الرقابة على اعمال وتصرفات مؤسسات الدولة ومدى التزامها بالحدود التي رسمها الدستور واعطاء حرية للرأي العام لممارسة الرقابة، وبما يضمن تحقيق التعايش السلمي والاندماج الاجتماعي حيث يشعر الجميع بدورهم ومكانتهم في المجتمع و الدولة[٣٥] .ان تعزيز ثقافة المواطنة لا يعني الغاء الثقافات الفرعية او الانتماءات الثانوية بمختلف صورها العرقية او المذهبية او القومية وجعل العلاقة بينهما تقاطعيه الى الحد الذي يبدو ان بناء الاول يستدعي الغاء الثاني او الابتعاد عنها في اقل تقدير و القصد هنا تمكين "ثقافة المواطنة" من اكتساب شرعية القبول على المستوى الوطني طالما ان هناك شعور جمعي بأن هذه

(34) غانم دهاش الشعباني، "حق المواطنة بين النص والتطبيق،" مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية، العدد الرابع، (٢٠١٨): ص٣٠٧.
(35) عدنان دهاش، مصدر سبق ذكره، ص٣١٢.

الثقافة تشمل الكل وتحمل خصوصيات ثقافاتهم الفرعية فيتجهون الى التعلق بها والدفاع عنها وتبني احكامها فمن مثل هذه العلاقة تكون ثقافة المواطنة هوية وعنوان كبير للدولة العراقية يندرج ضمنها الثقافات والهويات الفرعية او انعكاس لها ، يمكن القول ان المواطنة العراقية قد تعرضت الى عدة معوقات حالت دون بناءها بشكل صحيح بعض هذه المعوقات تعود الى طبيعة النظم السياسية التي تبنت سياسات شمولية وبعدها تعود الى مرحلة ما بعد "التغيير السياسي" عام ٢٠٠٣ وما رافقها من تحديات سياسية واجتماعية وامنية اسهمت مجتمعةً في بلورة ازمة المواطنة العراقية .[٣٦]لذلك لابد من وجود اشتراطات تسهم في تعزيز او اعادة بناء الهوية الذاتية الفردية العراقية بعد كل ما تعرضت له، وبما يسهم في ترسيخ الانتماء والمواطنة وصولاً الى هوية وطنية جامعة يمكن بلوغها عبر تحقيق الاتي:

اولا: الاعتراف بالتنوع لكي تكون نقطة شروع في دمج مكونات التنوع سلمياً.

ثانيا: احترام خصوصية الفرد بوصفة عضواً في جماعة فرعية لها خصوصيتها في التعبير عن ثقافتها بعيداً عن الغاء ثقافة الاخر .

ثالثا: اصلاح المركز السياسي والقانوني للفرد العراقي في "الحقوق والواجبات" من اجل بلوغ روح المواطنة يحول" الولاء" للوطن بعيداً بعيد عن السياسات الفرعية .

رابعا: تشريع القوانين "العنصرية" او الطائفية في العمل السياسي العراقي .

(36) احمد صدام ايدام، مصدر سبق ذكره، ص ٨١.

خامسا: الركون الى الكفاءة والمهنية كأساس في تولي المناصب في ادارة الدولة هذا سيحجم في الارتكاز الى الطائفية والعرقية في تقاسم الاحزاب والمكونات للنفوذ في مؤسسات الدولة [٣٧]

سادسا:الغاء "المحاصصة الطائفية" والركون الى نتائج المشاركة السياسية والاستفادة مما ورد في ادارة الدولة .

سابعا: اشراك "الأقليات" وممثليهم في مجالس البلديات والمحافظات والنواب[٣٨] .

II أ.٢. الفرع الثاني

العدالة في توزيع الثروات

يراد "بالعدالة التوزيعية" على انها الحالة التي ينتفي فيها الظلم والاستغلال والقهر والحرمان من الثروة الوطنية ويغيب عنها الفقر والتهميش والاقصاء الاجتماعي وتنعدم فيها الفوارق غير المقبولة اجتماعياً او سياسياً وتحقيق بيئة مناسبة وحريات متكافئة وبما يتيح للجميع فرصة تنمية قدراتهم واطلاق قدراتهم بما يعود النفع للفرد والمجتمع .[٣٩] يمكن القول ان تحقيق الاستقرار في اي مجتمع لا يتم دون استقراراه اقتصادياً وفق قاعدة اقتصادية تضمن "المستوى الاجتماعي" المطلوب للأفراد داخل المجتمع وتعزيز النمو الاقتصادي لخلق فرصة أكبر من الاستقرار، وما يشهده العراق من تحديات "اقتصادية" اثرت بشكل كبير على استقراره

---

[37] تلا عاصم و فاطمة محمد رضا، مستقبل العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية في ظل تنامي الارهاب،" مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية، جامعة بابل، العدد٢٨، (٢٠١٨): ص٣٠٨.

[38] سعد عبدالحسين نعمة، "دور المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية"، مجلة كلية الدراسات السياسية، النجف الاشرف، العدد٣ ، (٢٠١٣): ص١٥٠.

[39] علاء حسين سعيد، "تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اطار العدالة التوزيعية في العراق،" مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العدد ٩٤، المجلد ٢٢، (٢٠١٦): ص٣٦٣.

الاجتماعي نتيجة لغياب الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية العادلة[٤٠]. لذلك لابد من اعادة توريع الثروة بشكل أكثر عدالة يضمن القدر الكبير من الشفافية ويحقق الاستقرار المجتمعي ويسحب فتيل الاحتقان الداخلي بين الفئات المختلفة[٤١]. وان تحقيق ذلك يستلزم تخطيط وظروف صحية تضمن التوزيع العادل للثروات انطلاقاً من "مبدأ تكافؤ الفرص" بين افراد المجتمع وتقديم الدعم الحكومي للقطاعات و"المؤسسات الاقتصادية" للدولة، بما يضمن تحقيق التنمية الاجتماعية بالاضافة الى شمول اكبر عدد من الافراد المشاركين مما يساعد على انخفاض مستوى الفقر وزيادة الدعم للمشروعات الصغيرة والعمل على تذليل العقبات امام تلك المشاريع[٤٢] .

مما تقدم نجد ان تحقيق العدالة في توزيع الثروات هي حالة مثالية لا يمكن لأي مجتمع تحقيقها مهما كانت طبيعة "النظام السياسي" انما يجب العمل على تحقيق العدالة لأقصى حد ممكن بما يساعد في خفض مستوى الفقر والبطالة والعوز، ليسهم ذلك في استقرار المجتمع والدولة بوصف الرفاهية الاقتصادية احد العوامل المهمة في خفض مستويات العنف داخل المجتمع .

II أ.٣. الفرع الثالث

حل الفصائل المسلحة

تعرف الفصائل المسلحة :على انها مجاميع مسلحة ،منظمة ، مدربة ، مدعومة، موجهة لتنفيذ مصالح شخصية وحزبية تمتلك هيكلية خاصة بها. كما يمكن تعريفها على انها جناح عسكري لطائفة دينية او سياسية تقحم نفسها في صراعات لصالح

(40) احمد فاضل جاسم، "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية،" المجلة السياسية الدولية، الجامعة المستنصرية، العدد ٢٥، (٢٠١٤): ص١١٨.
(41) اياد العنبر و حسين الاسدي، مصدر سبق ذكرة، ص١٣٩.
(42) علاء حسين علي، مصدر سبق ذكره، ص ٣٦٥.

طائفتها السياسية او الدينية اي كان هدفها او دافعها[٤٣].بحسب نظرية امن النظام فأن الاسباب التي ادت الى ظهور الجماعات المسلحة في دولة ما تعود الى

اولا: وجود مؤسسات ضعيفة غير قادرة على استتباب الامن

ثانيا: عدم وجود القوة القسرية لاستتباب الامن والسلم في الدولة

ثالثا: انعدام التماسك الوطني بين فئات الشعب

بحسب هذه النظرية يمكن القول ان هذه الاسباب هي نفسها التي ادت الى ظهور جماعات مسلحة في فترة معينة من تاريخ الدولة الحديثة اضافة الى المشاكل الداخلية التي واجهتها "الدولة العراقية" متمثلة بالانقسامات "السياسية والطائفية" اضافة الى التدخلات الخارجية وظهور التنظيمات الإرهابية كلها عوامل اضعفت الدولة العراقية وخلقت الاجواء لظهور جماعات مسلحة تابعة لأحزاب سياسية ،لكن خلال مدة سيطرة تنظيم داعش الارهابي على اجزاء كبيرة من مساحة العراق حيث كادت المؤسسة العسكرية العراقية تنهار بشكل كبير حيث يمكن وصف الدولة العراقية بذلك الوقت بالضعيفة هذا مما استدعى الى الاستعانة "بالمجاميع المسلحة" غير النظامية لانقاذ ما تبقى من حكومة بغداد قبل ادراجها في مؤسسة رسمية تابعة للحكومة[٤٤]. لكن بعد استتباب الامن وعودة الحياة الى طبيعتها فمن الضروري دعم المؤسسة الأمنية العراقية بشكل كبير مما يساعدها على مسك زمام الامور وعدم السماح بوجود جماعات مسلحة خارج نطاق الدولة العراقية لان من شان ذلك زعزعة الامن والسلم المجتمعي خصوصاً بوجود جماعات تمتلك عقيدة حزبية او

(43) طارق كاكه محي الدين و كاردو كريم رشيد، "الجماعات المسلحة في الشرق الاوسط وتأثيرها على النظم السياسية العراق نموذجا،" مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد ٢، المجلد٣، (٢٠١٧): ص٧٦٣.

(44) طارق كاكه و كاردو كريم، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧٤.

طائفية كما ان من سمات الدولة الحديثة ذات اهمية اعتبارية تنال احترام كل ابناء المجتمع هو وجود مؤسسة امنية وعسكرية يحترمها الجميع ويعتبرها لانها حصنه المنيع والمدافع عن كيانه بحيث تكون تلك المؤسسة على قدر من الاستقلال والوطنية لا يمكن استخدامها ضد اي طرف معين كما لا يمكن استخدامها من قبل اي اتجاه سياسي ضد الاخر كل ذلك يسهم بخلق الاجواء الصحية لتعزيز الامن والتعايش بما يحقق "التقدم الحضاري" ومن الخطوات المهمة في تحقيق المصالحة الوطنية اذ ان وجود جماعات مسلحة غير خاضعة لسلطة الدولة ومرتبطة باحزاب سياسية ذات توجهات "سياسية طائفية" قد يؤدي في لحظة معينة الى اشعال فتيل الصراعات بين تلك الجماعات ومن هنا فان "حصر السلاح" بيد الدولة عنصر مهم في استتباب الامن[٤٥] .

II.ب. المطلب الثاني

معوقات تحقيق "المصالحة الوطنية"

تواجه المصالحة الوطنية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ جملة من المعوقات يمكن حصرها بالآتي:

II.ب.١ .الفرع الاول

المحاصصة

هي عملية توزيع المناصب بمختلف صنوفها من اعلى المناصب الى اقلها ما بين الكتل السياسية التي شاركت في الانتخابات وحتى التي لم تشارك وانما تمتلك رأياً مؤثراً وتحظى بدعم خارجي ليصبح لها تمثيل في الحكومة والبرلمان تحت وطأة

(45) عبدالواحد مشعل عبد، مصدر سبق ذكره، ص١٤.

الضغوط [٤٦] .لقد عملت قوات الاحتلال الأمريكية على تجذير "فكرة" المحاصصة في "النظام السياسي العراقي" منذ تأسيس مجلس الحكم الانتقالي الذي قسم ممثلي الشعب على اسس محاصصة "طائفية وعرقية"، كما عملت الاحزاب السياسية ذات الطابع الديني والطائفي على تعزيز المحاصصة من خلال دعم الاصطفاف الطائفي واستقطاب الدعاية الطائفية من اجل مصالح شخصية تدعمها في الوصول الى البرلمان، لتكون هي "المستفيد الأكبر" من ذلك التخندق الطائفي، وهو ما اثر على المجتمع العراقي وعلى مختلف الاصعدة "السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية" فمن ناحية سياسية أثرت المحاصصة على بنية النظام السياسي العراقي من خلال اسناد المناصب والقيادات الى شخصيات تنتمي الى فئات و جهات و اصول معينة فضلاً عن التخلي عن معايير الكفاءة والأمانة والقدرة والتمكين واحلال مفاهيم الحزب والطائفة بدلاً عنها مما جعل النظام السياسي العراقي ضعيف وغير كفوء، من ناحية أخرى أدت المحاصصة الى اضعاف دور الجهات الرقابية والمحاسبية ،اذ ان كل مسؤول يدعمه حزب معين او طائفة سياسية تمنع محاسبتهم واستجوابهم وتعمل على توفير غطاء لهم، الامر الذي ادى الى استشراء الفساد والرشوة والصفقات الفاسدة وغيرها مما شكل عائق امام اصلاح النظام السياسي العراقي[٤٧] .

اما من "الناحية الأجتماعية" فقد عملت المحاصصة على زيادة المشاكل الاجتماعية من خلال اسناد عمل المؤسسات الامنية الى شخصيات معينه لأسباب شخصية وحسب الانتماء الطائفي مما اثر بشكل كبير على عمل المؤسسات الامنية ليفضي ذلك الى شرخ في بنية المجتمع العراقي وزيادة الصراع بين فئات الشعب المختلفة واضعاف ثقة المجتمع بالدولة والعملية السياسية برمتها، وساعد على ظهور

(46) علي مراد كاظم و حسين باسم عبدالامير، "الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣،" مجلة القضايا السياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٥، (٢٠١٨): ص١٥٥.

(47) ياسين محمد العيثاوي، "الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على بنية النظام السياسي العراقي،" مجلة دراسات دولية، العدد ٦٠، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، جامعة بغداد ، (٢٠١٥): ص٤٩.

السلاح خارج سيطرة الدولة من اجل مصالح شخصية خدمة لأحزاب وفئات معينة، كل هذا اثر بدوره على "الاستقرار السياسي" وعملية "التنمية المجتمعية"، وعليه فان من اول خطوات الاستقرار وبناء السلم المجتمعي هو انهاء "نظام المحاصصة" ذاك الشبح الذي خيم على "النظام السياسي" طوال السنوات السابقة، والتمسك "بالنظام الديمقراطي" و"سيادة القانون" وضمان "الحقوق والحريات العامة" لجميع الفئات والأديان والمذاهب والقوميات وتأسيس دولة مدنية غير منحازة لطرف على حساب طرف اخر وتجنب نظام الاقصاء والتهميش، كل ذلك يعزز من امن واستقرار البلاد وتعزيز السلم الاهلي [٤٨] .

II.ب.٢ .الفرع الثاني

مخلفات الماضي

تعد آثار الماضي واحدةً من بين العوامل التي تقف عائقاً امام مصالحة وطنية فاعلة، فالماضي وما يتركه من تداعيات الرجوع اليه بين الحين والاخر عقبة امام "التعايش السلمي" فالجماعات "المشاركة" في العمليات العدائية كافة لها الآمها الناتجة عن ضراوة تلك العمليات وبالتالي تشكل ارثاً يزرع في عقول الاجيال القادمة عبر ذكرها مراراً وتكراراً، لذلك من الضروري ان يتم ازالة اثار الماضي عبر مجموعة من الاجراءات تنفذ على ارض الواقع لتحقيق السلم الاهلي والمصالحة بين افراد المجتمع، اضافة الى إيقاع العقاب العادل بحق المعتدين، لأننا نتحدث عن وجود ضحايا لذلك الصراع و العمل على استيعاب المناهضين والمقارعين للارهاب ضمن

(48) وسام حسين العيثاوي، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.

منظومة نظامية تعمل على استتباب الامن والنظام، وبذلك نكون قد اتبعنا سبل الحكمة في ازالة فكرة الانتقام والانتقام المقابل[٤٩].

ان العراق وما شهد من احداث عنف شديدة على مدار عقود طويلة منذ تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ وحتى احتلال العراق عام ٢٠٠٣ واستمرار تلك الاحداث حتى كتابة هذه السطور، قد أثر سلباً على "النسيج الاجتماعي" العراقي ودفع العراقيين خلالها ثمناً باهضاً في الارواح والممتلكات، مما ولّد نزعة الانتقام والبحث عن فرصة سانحة للانتقام وبالتالي اصبح النظر الى الماضي جزء لايتجزء من حاضرنا ومستقبلنا، واصبحنا نتصرف وفقاً لهوى الماضي وتناقضات الحاضر مما أفرز حالة من الصراع والاختلاف بين ابناء الشعب العراقي عرض فيها الامن والسلم الى مخاطر جمة، ولتجاوز تلك العقبة وبناء دولة مدنية على اسس حضارية وديمقراطية، يستلزم القاء خلافات الماضي وراء ظهورنا وتطبيق مقولة "النظر الى الماضي بغضب " فهذا ما يعزز السلم والامن المجتمعي[٥٠] .

II ب.٣ .الفرع الثالث

غياب الثقة

ان الهدف الاساسي والضروري للتقدم من مجتمع عانى او يعاني من الهيمنة و العنف الجماعي الى مجتمع يسوده السلام هو غرس مبادئ الثقة المتبادلة في نفوس جميع الفرقاء والتشجيع على التقارب في العلاقة واعادة بناء الثقة بين مكوناته ،وامر كهذا يبرر في السياقات التأريخية الخاطئة التي اتبعتها الانظمة السياسية العراقية المختلفة منذ تاسيس الدولة العراقية الحديثة الى يومنا هذا فلم تتمكن من خلق "هوية" وطنية اجتماعية واحدة "تصهر" فيها جميع المكونات في بوتقة واحده ولا حتى

(49) عفراء رياض محمد، مصدر سبق ذكره، ص ١٥٨.
(50) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص١٢.

العمل على رأب الصدع وتقليل الفجوة والاختلافات بين مكوناته، فالفشل في ايجاد ثقافة مشتركة تستوعب الجميع بغض النظر عن افتقار السلطة السياسية للشرعية، قاد الى تعميق عوامل عدم الثقة بين المجتمع والدولة [٥١]، لذلك فأن تحقيق التعايش بين المكونات المتعددة داخل المجتمع يستلزم الاهتمام بمسألة الثقة المتبادلة بين الاطراف خصوصاً التي كانت في حالة صراع، فهي تعتبر من المسائل التي لها حساسية معينه لأنها الاساس الذي يتوقف عليها "التعايش السلمي" واحلال السلام عبر الحوار المتقابل والالتقاء المستمر والتمتع بروح العفو والتسامح ولنا امثلة على ذلك أهمها مجتمع جنوب افريقيا في العلاقة ما بين البيض والسود عقب زوال النظام العنصري وعليه لابد للمجتمع العراقي الاحتذاء بذلك من خلال التناسق المبني على اساس التخلص من تداعيات الماضي[٥٢]. وتجاوز العقبات التي تقف في طريق المصالحة الوطنية والتعايش السلمي والمضي من اجل ترسيخه في "المجتمع العراقي" ، ولا يكفي ان يكون التعايش سلمياً بل يجب ان يكون اندماج ما بين مكوناته.

ويمكن تحقيق ذلك من خلال بناء دولة مدنية و ديمقراطية ووضع ضوابط عامة لخطب الائمة والجوامع من اجل اشاعة روح التسامح والمفاهيم الدينية الصحيحة، واستصدار كتيبات تحث المجتمع على التسامح والرحمة والتعايش بين المكونات، اضافة الى اعطاء دور للشخصيات الاجتماعية المعتدلة والمتمثلة بزعماء القبائل والعشائر في ممارسة دورها الايجابي من خلال تعزيز روح المواطنة وزيادة المشاركة السياسية والتخلي عن الخطاب الطائفي والأعتماد على نهج وطني يعزز من روح التعايش بين افراد المجتمع [٥٣] .

---

(51) منى حمدي حكمت، "مفهوم التعايش السلمي و معوقاته في العراق،" مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد٥٢، (٢٠١٦): ص٣٤٧.

(52) فهيل جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٢٤.

(53) منى حمدي حكمن، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٨.

II.ب.٤ .الفرع الرابع

التدخل الدولي والإقليمي

تعرضت العملية السياسية في العراق بعد عام ٢٠٠٣ الى تحديات خارجية اثرت بشكل سلبي على حالة عدم الاستقرار الداخلي وعلى كافة المستويات؛ متمثلة بالتدخل الاقليمي والدولي، فالتدخلات الاقليمية متمثلة بدول الجوار الجغرافي من دول عربية وغير عربية كان لها الاثر البالغ في عدم الاستقرر الداخلي والتي جعلت من "العملية السياسية" منذ ولادتها ضعيفة بسبب صراع الارادات الاقليمية على الساحة العراقية وصراعات داخلية بين القوى السياسية التي تتحرك ضمن اجندات خارجية ادت الى ارباك "العملية السياسية" وارباك التنمية والاصلاح المجتمعي[٥٤]. اما التدخلات الدولية والمتمثلة بتدخلات الدول العظمى كأمريكا وروسيا، فقد عانى العراق من فقدان الدعم الامريكي لفترات طويلة، مما ادى الى ارباك العمل السياسي وقاد الى جعل العراق ورقة للتفاوض مع بعض القوى الأقليمية، لذلك لعبت التدخلات الخارجية دوراً سلبياً في تحقيق المصالحة الوطنية كونها المستفيد الأكبر من حالة التخندق الطائفي، اذ عملت على تعزيزه من اجل تحقيق مصالحها، اضافة الى سيطرة الدول الخارجية على قادة العملية السياسية في العراق مما جعل العراق ساحة للتجاذبات السياسية وساحة لصراع النفوذ بين القوى الاقليمية والدولية، وفي كل ذلك وقف العراق عاجزاً عن المبادرة بشكل يكون فيه فاعلاً وليس تابعاً فهو لا يخرج من دائرة النفوذ الإيراني والتسلط الأمريكي، كل ذلك اثر وبشكل كبير على عملية "المصالحة الوطنية" على السلم الاهلي في العراق والذي يتمثل بطروحات تقسيم

(54) وسام حسين العيثاوي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٢٢١.

العراق او "اضعاف السلطة المركزية" كل ذلك يعرقل تحقيق "مصالحة وطنية حقيقة"[٥٥].

III.المبحث الثالث

نحو سلم مجتمعي مستدام

اثبتت التجربة ان الشعارات والخطابات المنادية بالتصالح والسلم المجتمعي لم تؤت ثمارها، الامر الذي بات يستلزم موقفاً صريحاً راغباً وقادراً على تحقيق التغيير المنشود.

III.أ. المطلب الاول

دور المؤسسات السياسية في تحقيق السلم المجتمعي

تمارس المؤسسات السياسية دوراً لايمكن اغفاله في تحقيق السلم المجتمعي، ومن هذا المنطلق تم تناول هذا الدور بالدراسة الموجزة.

III.أ .١. الفرع الاول

دور الحكومة

توكد الدراسات السياسية على وجود علاقة ما بين اداء المؤسسات السياسية وطابع الحياة المدنية والتعايش السلمي على الاقل من "الناحية النظرية"، فالأنظمة الديموقراطية سواء كانت "ديموقراطية ليبرالية او توافقية – تشاركية" تعمل على تحقيق الاندماج السياسي والاجتماعي اما الأنظمة الليبرالية فهي تعمل على تنظيم المجتمعات الاثنية او التي توجد فيها هويات فرعية داخلياً من قبل جمعيات متنوعة الارتباط كما تكاملت نخبها السياسية في هيكلية السلطة العامة الشاملة بشكل يهدف

[55] دنيا هاتف مكي ، العدالة الانتقالية في ظل متغيرات المنطقة العربية ،مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد ،العدد ٥٢،لسنة ٢٠١٦، ص٢٠٢.

الى تحقيق سلم اهلي ومجتمع مدني مندمج ، كذلك الحال في الانظمة التوافقية التشاركية التي تهدف لذات الغرض اعلاه وتحقيق تكامل سياسي عبر مسار مشاركة كافة الاطراف الداخلية المتعددة في السلطة بما يضمن تحقيق ذلك التكامل والاندماج .[٥٦]لذا ينبغي على "الحكومة" العمل على اعداد ورسم سياسات عامة على كافة الاصعدة تهدف من خلالها تحقيق العدالة الاجتماعية ولاسيما في المناطق التي شهدت احتلالاً من قبل التنظيمات الإرهابية، فالعراق كدولة عاشت اشكال مختلفة من الصراعات الداخلية عملت على تهديد كيانه، فهو يحتاج الى عملية واسعة وكبيرة لتحقيق الاستقرار الداخلي وهذا يتم عبر اليات تهدف الى تحقيق سلم مجتمعي مستدام يمكن اجمالها بالاتي [٥٧]:

اولا: "تعزيز قيم المواطنة" التي تتجسد في مجموعة مسائل وهي تعزيز صلة الانتماء بين المواطن والدولة وتحويلها من رابطة شكلية الى رابطة فاعلة بينهما عبر زرع روح الحرص والمسؤولية، وكذلك "تكريس" الوعي السياسي لدى افراد المجتمع وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم ،اضافة الى تأهيلهم "سياسيا" من خلال دورهم المؤثر في الممارسات السياسية مثل الانتخابات والاستفتاءات. [٥٨]

ثانيا: معالجة "القضايا الحرجة" : بمعالجة مسائل الصراع و دوافعه في ظل عدم وجود اتفاق حول عدد من القضايا غير المتفق عليها وخاصة فيما يتعلق بالسلطة والثروة حيث لايزال الى الان خلاف حول جملة من الموضوعات منها قانون النفط

---

[56] منتصر مجيد حميد، "التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديموقراطية / الشبكات والمؤسسات،" مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد ٥٤، (٢٠١٨): ص٢٠٥.

[57] باسم علي خرسان، "دراسة في بناء السلام في العراق في العراق"، مجلة قضايا سياسية، جامعة النهرين، العدد ٥٢، (٢٠١٨): ص ١٤٧.

[58] محمد الجنابي، "السياسات الاجتماعية لإعادة تاهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع،" مجلة المعهد ، معهد العالمين للدراسات السياسية، العدد١٤، (٢٠١٩): ص ١٢٦

والغاز وكذلك المناطق المتنازع عليها وغيرها من القضايا الخلافية التي لم يتم التوصل الى اتفاق مبدئي حولها.

ثالثا: تطوير مؤسسات الدولة : اذ يمكن تحقيق السلم المجتمعي من خلال تطوير مؤسسات الدولة و "الانتقال" بالمجتمع من حالة المجتمع الذي تتملكه الشخصنة الى حالة "مؤسساتية – قانونية" هذا التحويل يسهم في تحويل مؤسسات الدولة من هياكل تمارس الطغيان والهيمنة على افراد المجتمع الامر الذي ولّد حالة من عدم الثقة والتباعد بين الفرد والدولة الى علاقة مؤسساتية تقوم على احتواء الجميع مما ينعكس ايجابا على المجتمع [٥٩].

رابعا: سياسة الاندماج الوطني : يتم تحقيق سياسة الاندماج الوطني عبر ربط الجماعات القومية والدينية في بوتقة وطنية عبر ايجاد وسيلة الانسجام بينها واقامة سلطة قوية قادرة على بسط نفوذها على الجميع ومن ثم ايجاد اتفاق بين "النخب السياسية" حول القيم الضرورية للحفاظ على النظام القائم ،والعمل على تحقيق المساواة بين جميع افراد المجتمع في الحقوق والواجبات والعمل على توحيد الاتجاه العام "للتربية والتعليم" وجعلها مؤسسات تنمي اليات الضبط الاجتماعي المبنية على قيم الحرية والاحترام[٦٠] .

خامسا: توحيد "الخطاب السياسي" للنخب السياسية وخاصة بين "الكتل السياسية" الفاعلة التي تبنت "المشروع الديمقراطي" من خلال تجاوز عقد الماضي والتفكير

[59] باسم علي خرسان، مصدر سبق ذكره، ص١٤٧
[60] محمد الجنابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٢٥.

بحاضر العراق ومستقبله والتركيز على بناء مجتمع مدني متحضر تعلى بها "الهوية الوطنية" على حساب "الهويات الفرعية". [٦١]

مما تقدم يمكن القول انه وعلى الرغم من كون الكثير من الابحاث والدراسات التي اكدت اهمية تحقيق سلم مجتمعي دائم والتي حددت العديد من النقاط والمؤشرات التي يمكن الاستفادة منها، الا ان الحكومات المتعاقبة على حكم العراق عملت على تقريب فئة على حساب اخرى مما ادى الى حالة من عدم الانسجام والاستقرار في المجتمع والانزلاق في حروب اهلية راح ضحيتها ابناء المجتمع العراقي، لذا فان اكثر ما يحتاجه العراق هي مفردة السلم الاهلي او التعايش السلمي من اجل ضمان عدم ارتداد الاحداث مجددا.

III.أ.٢. الفرع الثاني

دور البرلمان في ترسيخ السلم المجتمعي

ان الدور الاساس للبرلمان في اي دولة هو سن التشريعات وممارسة الدور الرقابي على الحكومة واقرار الموازنة العامة للبلاد، لكن من الممكن ان يمتد هذا الدور الى ما هو ابعد من ذلك من خلال "المشاركة" في عملية المصالحة الوطنية وترسيخ السلام الوطني، وهذا ويتضح من خلال اعمال السلطة التشريعية حيث يعد البرلمان بمثابة ساحة للنقاش الوطني تطرح فيها مختلف الآراء والاتهامات والمخاوف ويتم توجيهها نحو ايجاد حلول للصالح العام، فهو اشبه بالطريق ذو اتجاهين احدهما ينقل من خلاله الشعب تطلعاته وآرائه الى ممثليه الذين يحرصون على اطلاع ناخبيهم على ما تسفر عنه جلسات البرلمان من نقاشات، و الاخر هو

(61) احمد فاضل جاسم، "العراق ما بعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء "دراسة تحليلية في الواقع والافاق المستقبلية "، مجلة العلوم السياسية، العدد ٥٦، (٢٠١٨): ص ٢٣٩.

جعل البرلمان منبراً وطنياً لتبادل الآراء وبحرية وهذا بحد ذاته مهم جداً في عملية المصالحة الوطنية [٦٢]، كما يأتي دور البرلمان في تحقيق السلم المجتمعي من خلال بناء الثقة بالمؤسسات الوطنية من اجل تشجيع اطراف النزاع على استخدام هذه الوسيلة للتوصل الى حلول للصراع وتحقيق السلم المجتمعي، ان اعادة الثقة "بالمؤسسات الرسمية" يأتي من خلال "مكافحة الفساد" بفاعلية سواء داخل البرلمان او في بقية المؤسسات، ان تعزيز الثقة عامل مهم في منع نشوب النزاعات واتخاذ كافة التدابير اللازمة لتحقيق ذلك ، كما ان مهمة ترسيخ السلام يأتي من خلال تعزيز الحوار الوطني واعطاء صوت للفئات المهمشة فأدراج هذه الفئات في العملية السياسية وفي عملية اتخاذ القرار وهذا امر مهم وحاسم قادرة على التصدي للمظالم الجديدة والناشئة [٦٣]. كما يجب على البرلمان باعتباره مؤسسة منبثقة من الشعب اتخاذ كافة التدابير اللازمة المتاحة في سبيل تحسين مستوى تمثيل الاقليات وكذلك تشريع القوانين التي تعزز حقوق الانسان و الاخذ بنظر الاعتبار حقوق الطبقات الاكثر فقراً خلال اقرار الموازنة لغرض تحسين العدالة والانصاف بين الجميع [٦٤].

اضافة على ذلك فان البرلمان يقوم بأعمال من شأنها تعزيز السلم الاهلي حيث يؤدي دور اساسي في القيام بالإصلاحات تساعد بشكل فردي او جماعي في دعم قضايا "الديموقراطية والسلام" والمصالحة ،سواء كان البرلمان يقوم بأعداد الدستور او في وضع ضمانات لمشاركة المرأة والاقليات في "الهيئة التشريعية" او التأكد من

---

[62] مارك فربيان، انجاح المصالحة : دور البرلمان ، المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية ، ٢٠٠٥، ص١١، دراسة منشورة على الموقع الالكتروني (www. idea.int).

[63] تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢،٢٨ فبراير ، ٢٠١٣ ، ص ٩،متاح على الموقع الالكتروني (www.un.org).

[64] - تقرير الجمعية العامة لأمم المتحدة، مصدر سبق ذكره ذكره، ص١٣.

ادخال المعاهدات في القانون المحلي او سن قوانين من شأنها تحظر اثارة الكراهية فأن البرلمان في وضع فريد يتيح له رسم مسار مناسب للمستقبل[٦٥].

III.ب. المطلب الثاني

دور مؤسسات المجتمع المدني والمحلي في تحقيق السلم المجتمعي

بعد عام ٢٠٠٣ شاع مصطلح منظمات المجتمع المدني بشكل جلي، وهذا عائد بطبيعة الحال الى الانفتاح السياسي والاجتماعي الذي عاشه البلد آنذاك. لذا نجد انه من الضروري بمكان تناول دور هذه المنظمات .

III.ب.١ .الفرع الاول

دور مؤسسات المجتمع المدني في ترسيخ السلم المجتمعي

يعرف "المجتمع المدني" بمجموعة من التنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الاسرة والدولة لتحقيق مصالح الافراد او جماعات ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والادارة السليمة للتنوع والخلاف[٦٦] .

تلعب "منظمات المجتمع المدني" دوراً مهماً في ضمان احترام الدستور وحقوق الافراد كما تمثل الاسلوب الامثل في احداث التغيير السلمي والتفاهم الوطني مع السلطة في تعزيز الديمقراطية وتنشئة الافراد على اصولها والياتها فهي كفيلة بالارتقاء بالفرد وتهيئة الجهود الفردية والجماعية لممارسة التأثير في السياسات العامة لذا فان المجتمع المدني سواء كان في حالة ضعف او قابع تحت الضغط يبقى له الدور الاساس في النظام البيئي الذي يحيي به السلام .[٦٧] فبعد التحول

---

(65) مارك فربيان، مصدر سبق ذكره، ص١٩.

(66) قاسم علوان سعيد، "منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعد عام ٢٠٠٣،" مجلة العلوم السياسية ، جامعة تكريت، (٢٠١٩): ص ٦٠.

(67) فهد جبار جلبي، المصالحة الوطنية في العراق، مصدر سبق ذكره، ص٥٦.

الديموقراطي الذي شهد العراق بعد عام٢٠٠٣ قد فتح المجال واسعاً امام "منظمات المجتمع المدني" لتؤسس وتعمل على تحقيق المصالحة الوطنية، ان دور منظمات المجتمع في تحقيق السلم المجتمعي يكمن في دور الوسيط بين الحكومة والمواطن من خلال التوفيق اذ تعتبر قناة اتصال لنقل اهداف المواطن ورغباته بطريقة سليمة الى الجهات الحكومية، بهدف اتخاذ الاجراءات المناسبة لها. كما ترتبط اهمية هذه المنظمات بعملية "السلم الأهلي" من خلال طبيعة "التحولات السياسية والاقتصادية" التي توجب بنياناً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً جديداً يتوافق مع طبيعة ما احدثه فقدان السلم الاهلي او الوئام المجتمعي من مستجدات، وعليه فقد اصبحت "منظمات المجتمع المدني" عنصر اساسي وطرف مهم في مجال اعادة الاعمار عقب الصراع وكذلك التنمية وغيرها من المجالات الانسانية[٦٨]. كما يوضح دورها في تحقيق "السلم الأهلي" من خلال النصيحة التي تقدمها بشأن المصالحة الوطنية وتقديم الخبرات وتوفير المعرفة والمساعدات الفنية للمنخرطين في بناء السلام ، وباعتبارها جهة محايدة غير حكومية فقد تؤدي دور الموثق لبعض الانتهاكات والتجاوزات في فترة النزاع المسلح وما بعد النزاع من خلال التأثير على حركات الصراع وبيان الاثار السلبية لهذا النزاع ودفع الاطراف للجلوس على طاولة الحوار بغية التوصل الى اتفاق يفضي الى السلام .[٦٩] وايضاً ممارسة الدور التوعوي والثقافي من خلال التأكيد على اهمية الديموقراطية في تقرير مصيرهم السياسي والاجتماعي وبيان الضرر الناشئ عن عدم المشاركة السياسية وذلك من خلال الندوات والورش واصدار النشرات والتأكيد على اهمية التداول السلمي للسلطة[٧٠] .الا انه وبرغم كل

---

(68) قاسم علوان سعيد، مصدر سبق ذكره، ص٢٧٠.

(69) عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجارب المحلية واعادة تأهيل المجتمعي ، (بحث منشور على الموقع الإلكتروني ، www.research.net/publicatio. ص١٧٥)

(70) عباس فاضل محمود، "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديموقراطي في العراق،" مجلة الاستاذ، كلية التربية ابن الرشد، بغداد،العدد٢٠٣، (٢٠١٢): ص٦٣٥.

ماسلف ذكره تبقى "منظمات المجتمع المدني" في العراق غير فاعلة ولايكاد يتعدى تأثيرها الجوانب النظرية فقط، وذلك لارتباطات هذه "المنظمات" بجهات حكومية داخلية وخارجية.

III.ب.٢ .الفرع الثاني

دور وسائل الاعلام المحلي

شهد العراق بعد عام ٢٠٠٣ حالة من الفوضى السياسية والقانونية نتيجةً لغياب السلطة جراء الحرب التي شهدتها البلاد، وانعكس ذلك على واقع الاعلام العراقي اذ شهد العراق صدور المئات من الصحف في بغداد والمحافظات مثلت جهات مختلفة حزبية ومنظمات و حركات، لتمارس تلك الصحف عملها دون قيود او رقابة فلا يتطلب امتلاك وسائل الاعلام المقروء والمسموع والمرئي الموافقات الرسمية، باستثناء المال والنفوذ، حيث اصبحت بعض القنوات العراقية ضليعة في تضليل الراي العام وخداعة بما يلائم مصالحها وبما يهدد "السلم" العام في البلاد [٧١]، فأصبحت تلك القنوات وسيلة من وسائل الحرب النفسية الموجهه ضد الجمهور، فاخذت تمارس دوراً سلبياً خاصة في كثير من القضايا الوطنية من خلال صناعة الخبر وانسابه الى مصدر مسؤول او مسؤول طلب عدم الكشف عن اسمه، حتى اصبح عمل الاعلام العراقي يمر بحالة من الفوضى والعشوائية والتضليل بسبب غياب قانون يحكم تلك المؤسسات واقتصار عمل هيئة الاتصالات على الاعمال الفنية والهندسية اكثر من اهتمامه بالجوانب الفكرية والموضوعية

وعلية يجب على وسائل الاعلام ان تأخذ دورها في تحقيق "السلم الأهلي" من خلال العمل على اساس مهني، ويجب ان تكون الطروحات متماشية مع طبيعة واقع البلاد

[71] عادل بديوي واخرون، انقاذ الهدف ١٦ في العراق-السلام والعدل والمؤسسات الفعالة (بغداد: دار القناديل، ط١، ٢٠١٩)، ص٧٣.

وتطلعات المواطنين والمصلحة العامة بمعزل عن التقاطع مع تطلعات الناس وهموهم وأمانيهم المستقبلية في العيش بسلام مستمر، وان لا تكون سبباً في توسيع دائرة الصراع وتشعب اطرافه عندما تقوم بتضليل الرأي العام وزيادة الهوة بين اطراف الصراع او ما بين الحكومة والشعب من خلال الاستناد في تقاريرهم واعداد محتوياتهم على شخصيات لا تمثل جهات رسمية، اضافة الى الابتعاد عن المحتوى التحريضي[٧٢]. كما يعد الاعلام القوة الفاعلة الانسانية لبناء الفكر الانساني من خلال مايفرزه من معلومات وحقائق واضحة لنقل الواقع كما هو بعيداً عن الاثار التدميرية، والابتعاد عن كل ما يحث او يؤسس لقاعدة من العنف داخل الفرد او المجتمع ،كأن تقوم جهة اعلامية ببناء صورة الخبر على اساس معلومة دون مصدر موثوق لتلافي توابع ذلك الخبر الانية والمستقبلية والاهتمام بجوانب حقوق الانسان التي توجب الابتعاد عن التحريض على الكراهية والعمل على الحث على السلام فيحقق ارضية مناسبة للتعامل على اساس الحقوق والواجبات من اجل الوصول الى الهدف المنشود وهو التعامل الاخلاقي والانساني [٧٣] .

لذا فأن تحقيق تنمية شاملة في المجتمع ومتكاملة وفي سبيل تحقيق سلم اهلي مستدام فان هذا يحتاج الى اعلام مهني مسؤول عن السلطة الرابعة في البلاد لتقويم السلطات الاخرى في "النظام السياسي" وتوجيه الراي العام في البلاد توجيهاً معرفياً من خلال المعلومة الحقيقية البعيدة عن التضليل واعتماد المهنية في التقويم والمراقبة لاداء السلطات الرسمية وايصال المعلومة الى الراي العام من اجل خلق رأي عام مستنير

(72) خضر دوملي، كتابات في بناء السلام والتعايش (العراق – دهوك: مطبعة فاتي، ط١، ٢٠١٤)، ص٩٧.
(73) هشام ناصر حسين، "دور الاعلام في نبذ العنف،" مجلة مركزدراسات الكوفة، جامعة الكوفة، العدد١٥، (٢٠٠٩): ص٩٩.

قادر على خلق مجتمع مسالم يعتمد على العدالة الاجتماعية ويساهم في توجيه الحكومة لبناء مؤسسات قوية تعتمد على معاير الحكم الصالح[٧٤] .

III.ب.٣.الفرع الثالث

دور العشائر

لعل واحدة من اهم العقبات التي تقف امام تحقيق سلم مجتمعي مستدام هي مسالة النزاعات "العشائرية" الداخلية المسلحة التي تستعر اوارها لفترات طويلة، "الامر الذي يؤثر سلباً" على الامن المجتمعي، لذا فأن استمرارها يجعل كيان الدولة في مأزق كبير وحرج، حيث يعد مؤشراً على ضعف الدولة ان لم نقل يعجل بتفكيكها.[٧٥]، وعليه فإن من الضروري ان تلعب العشيرة دوراً اساسياً في عملية "المصالحة الاجتماعية" بوصفها الركيزة الاساسية للمجتمع، كما ان الحكومة غير قادرة بمفردها على حل جميع الخلافات التي "تحول" دون تحقيق نهضتها الحقيقة وازدهارها الشامل، فلا بد من مساحة لمشاركة الفعاليات او العناصر الاخرى في المجتمع ومنها العشيرة، التي تعد اهم الركائز الرئيسة المتحكمة في "المشهد الاجتماعي والسياسي" في البلاد، فقد ترتبط سياسات السلم المجتمعي بالعشيرة من خلل اتخاذ مجموعة من الاجراءات منها العزوف عن "المشاركة السياسية" باعتبارها وحدة اجتماعية ترفض التحيز لطرف او لجهة سياسية على حساب اخرى لان هذا الامر يولد حالة من عدم الاستقرار، لذا يتحتم على الدولة ان تمارس دورها في مجابهة نفوذ العشائر الذي اخذ يزاحم ادواتها "السياسية والقانونية والاجتماعية" عن طريق مجابهة بعض الظواهر السلبية غير المرغوب بها في المجتمع من تقاليد

---

(74) عادل بديوي واخرون، مصدر سبق ذكره، ص ٧٧.

(75) مارا ريفكن، "حدود العقاب مابعد الدولة الاسلامية." معهد العمليات الانتقالية المتكاملة ، ٢٠١٨ ،ص٢١، بحث منشور على موقع المعهد ومتاح على الموقع الالكتروني (info@ifit-transitions.org).

واعراف العشائر وهي (حرق البيوت – الكتابة على الدور او المحلات مطلوب عشائريا او مطلوب دم...الخ) والسعي الى اشاعة روح التسامح والمحبة بين افرادها [٧٦]، كذلك العمل على سحب السلاح واحتكاره بيد الدولة سواء بالشراء (الترغيب) او باستخدام قوة القانون(الترهيب) الذي يدعم الدولة في حيازتها للسلاح وسحبه من يد غيرها. والعمل على تحييد عشائر بعينها والتفرغ لإجبارها على الرضوخ لإرادة الدولة وتثقيف المجتمع ككل باتجاه الحد من امتلاك السلاح .فضلاً عن تكليف مراكز بحثية او باحثين مختصين لدراسة اسباب النزاعات العشائرية وتحديد الطرق الناجعة في حلها من اجل الحيلولة دون تكرارها والحد من استشرائها مستقبلاً. كل هذا العناصر لابد على الحكومة الاخذ بها اذ كانت لديها ارادة جدية في تحقيق سلم مجتمعي مستدام [٧٧] .

الخاتمة والتوصيات:

بناءً على ما تقدم يمكننا القول ان المصالحة الوطنية هي مشروع سياسي تحتاج اليه الكثير من البلدان خصوصاً تلك التي عانت من حالة الصراعات الداخلية بوصفها مشروع سياسي يهدف الى تحقيق الاستقرار السياسي؛ وكذلك دورها في تعزيز السلم الوطني .

ولكي تنجح "الحكومة العراقية" ومن معها من الجهات المعنية في تحقيق "المصالحة الوطنية" يتحتم عليها الاخذ بالشروط والعوامل اللازمة لإنجاحها، وتلافي إخفاقات "الحكومات السابقة" التي اتخذت من موضوعة المصالحة باباً من

---

[76] علاء ناجي، "الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المدتمعي." بحث منشور على موقع شبكة التبا annabaa.org(٢٠٢٠/٧/١٨)المعلوماتية ، متاح على على الموقع الالكتروني)، تاريخ الدخول

[77] محمد عطوان، "النزاعات العشائرية واثرها على السلم الاهلي في البصرة." مركز الحوكمة للسياسات العامة، متاح على الموقع الالكتروني للمركز (www. iqgcpp.org.)

أبواب "الفساد" في هدر المال العام والاقتصار على الشعارات الفارغة. وهنا نورد جملة من التوصيات التي تسهم في تحقيق المصالحة الوطنية:

١. القيام بعملية اصلاح شامل وحقيقي في "بنية العملية السياسية" من خلال القضاء على "الطائفية السياسية" وانهاء العمل "بالمحاصصة السياسية" والركون الى الكفاءة والمهنية في تولي المناصب ، وكذلك اجراء اصلاح دستوري عبر اجراء تعديلات دستورية لكثير من النقاط المختلف عليها التي تكون عائق امام "تحقيق المصالحة الوطنية" .

٢. اصلاح المنظومة القضائية عبر اعطاءها المزيد من الاستقلالية في عملها . لضمان اجراء محاكمات عادلة ونزيهه للجناة .

٣. "التأكيد" على ضرورة العمل باليات المصالحة الوطنية (لجان كشف الحقائق – جبر المتضررين – التعويضات – احياء الذاكرة) مع تخصيص اموال من "الميزانية العامة" للدولة تخصص لتعويض المتضررين جراء القصف او المداهمات ولضحايا العمليات العسكرية .

٤. بناء علاقات خارجية متوازنة مع مواجهة التدخلات الخارجية التي تكون سبب في زيادة الصراعات الداخلية عبر حكومة قوية تحظى بدعم شعبي كبير وبناء مؤسسة عسكرية قوية قادرة على حفظ سيادة الدولة .

٥. قيام البرلمان بصياغة "قانون المصالحة الوطنية" وتحديد استراتيجيات العمل بها عبر مشاركة واسعة لجميع الاطراف .

٦. تعزيز قوة القانون عبر معالجة ظاهرة السلاح المنفلت خارج اطار المؤسسة الرسمية للدولة من خلال وضع حد للجماعات والمليشيات المسلحة وكذلك سحب السلاح من العشائر التي تهدد كيان الدولة .

٧. تشجيع "منظمات المجتمع المدني" في عملية المصالحة من خلال دعم الحكومة لجميع نشاطاتها وفتح قنوات التواصل معها .

٨. ضرورة اشراك الاعلام الوطني المهني باعتباره احد اهم وسائل المعلومات حول الانتهاكات لحقوق الانسان.

المصادر:

اولاً: الكتب

١. احمد مفيد واخرون. العدالة الانتقالية في افريقيا: مظاهر تفكيك الانظمة السلطوية "دراسة في تجارب لجان الحقيقة. برلين – المانيا: المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.

٢. خضر دوملي. كتابات في بناء السلام والتعايش. دهوك: مطبعة فاتي. ٢٠١٤.

٣. عادل بديوي واخرون. انقاذ الهدف (١٦) في العراق (السلام والعدل والمؤسسات الفعالة). بغداد: دار القناديل.٢٠١٩.

٤. فهيل جبار جلبي. المصالحة الوطنية في العراق. دهوك: مطبعة خاني. ٢٠١٤.

٥. وسام حسين علي العيثاوي. التحديث والاستقرار في النظام السياسي العراقي بعد عام ٢٠٠٣. برلين –المانيا: المركز العراقي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية. ٢٠١٨

ثانيا: المجلات العلمية

١. اياد يونس محمد و عامر حادي عبدالله. "العدالة الانتقالية." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. العدد ١٨. (٢٠١٦):الصفحات ٢٢٦-٣٠٦

٢. زيد عدنان محسن. "الاصلاح السياسي في الوطن العربي بين الدافع والمعوقات." المجلة السياسية والدولية. العدد ١٦.(٢٠١٠): الصفحات ٧٥-٩٦.

٣. محمد جاسم الخزرجي. "الارهاب وتأثيره على التعايش السلمي بين الاديان والمذاهب في العراق." مجلة الباحث. المجلد ٢١. (٢٠١٩): الصفحات ٩٢-١١٤.

٤. همسة قحطان خلف. "العملية السياسية الديمقراطية في العراق بين الاصلاح والتمكين والمراجعة الشاملة بعد انتخابات ٢٠١٨." مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية. العدد ١٦. (٢٠١٩): الصفحات ٤٧-٦٠.

٥. احمد صدام ايدام. "سبل تعزيز ثقافة المواطنة في عراق ما بعد التغيير السياسي." مجلة جامعة تكريت للعلوم السياسية. العدد ١٥. (٢٠١٨): الصفحات ٦٠-٨٣

٦. احمد فاضل جاسم. "العراق ما بعد الحرب واستراتيجية اعادة البناء "دراسة تحليلية في الواقع والافاق المستقبلية. " مجلة العلوم السياسية. العدد ٥٦. (٢٠١٨): الصفحات ٢٢٣-٢٦٤.

٧. احمد فاضل جاسم. "عدم الاستقرار المجتمعي في العراق ما بعد ٢٠٠٣ والافاق المستقبلية." المجلة السياسية الدولية. العدد ٢٥. (٢٠١٤):

٨. اياد العنبر وحسين علي الاسدي. "الدولة الهشة وبناء السلم الاهلي عراق ما بعد داعش انوذجاً." مجلة كلية الكوفة للعلوم القانونية والسياسية. العدد ٣٥.

٩. باسم علي خرسان. "دراسة في بناء السلام في العراق في العراق." مجلة قضايا سياسية. جامعة النهرين. العدد ٥٢. (٢٠١٨): ١٣٣-١٥٨.

١٠.تلا عاصم و فاطمة محمد رضا. "مستقبل العملية السياسية والهوية الوطنية العراقية في ظل تنامي الارهاب." مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية. جامعة بابل . العدد٢٨. (٢٠١٨).

١١.دنيا هاتف مكي. "العدالة الانتقالية في ظل متغيرات المنطقة العربية." مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. العدد ٥٢. (٢٠١٦)الصفحات ١٨٧-٢١٣.

١٢.زهير كاظم عبود. "وجهة نظر في نصوص الدستور العراقي." مجلة اوراق ديمقراطية. العدد ٦. (٢٠٠٥):

١٣.زينب محمد صالح. "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية واليات تطبيقها في العراق." مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة واسط. العدد١٤. (٢٠١٤):

١٤.سامر مؤيد و خالد عليوي. "الطائفية واثرها في بنية المجتمع المدني: مقاربة في التعايش السلمي في العراق." مجلة جامعة اهل البيت. العدد ٢٠. (٢٠١٦).

١٥.سعد عبدالحسين نعمة. "دور المواطنة في تعزيز المشاركة السياسية." مجلة كلية الدراسات السياسية. النجف الاشرف . العدد ٣. (٢٠١٣) الصفحات ١٣٣-١٦٢.

١٦.شاكر محمود الجبوري. "نطاق الجرائم الدولية التي تتناولها العدالة الانتقالية ومعوقات تطبيقها." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. جامعة كركوك. المجلد ٣. العدد ٨. (٢٠١٤) الصفحات ٢٨٦-٣١٩.

١٧.طارق كاكه محي الدين و كاردو كريم رشيد. "الجماعات المسلحة في الشرق الاوسط وتأثيرها على النظم السياسية العراق نموذجا." مجلة جامعة التنمية البشرية. العدد ٢. (٢٠١٧).

١٨.عباس فاضل محمود. "دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز البناء الديموقراطي في العراق." مجلة الاستاذ. كلية التربية ابن الرشد. بغداد. العدد ٢٠٣. (٢٠١٢) الصفحات ٦١٥-٦٤١.

١٩.عبدالرحمن كريم درويش. "تأثير اشكالية التكامل الوطني على الاصلاح السياسي في العراق." مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية. جامعة كركوك. المجلد الرابع. (٢٠١٥).

٢٠.عبدالواحد مشعل عبد. "سمات الدولة الحديثة واداة المجتمع المتعدد، مجلة جامعة التنمية البشرية." العدد ٤. (٢٠١٨).

٢١.عفراء رياض محمد. "طبيعة العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية واثرها على التعايش السلمي "الموصل انموذجاً." مجلة دراسات موصلية. العدد ٤٨. (٢٠١٨) الصفحات ١٤٩-١٦٤.

٢٢.عكاب احمد محمد. "فاعلية المادة (١٢٦) في تعديل دستور جمهورية العراق لسنة ٢٠٠٥." مجلة جامعة تكريت للحقوق. العدد١. (٢٠٠٨).

٢٣.علاء حسين سعيد. "تحليل بعض مؤشرات التنمية البشرية في اطار العدالة التوزيعية في العراق." مجلة العلوم الاقتصادية والادارية. كلية الادارة والاقتصاد. جامعة بغداد. العدد ٩٤. (٢٠١٦)الصفحات ٣٥٨-٣٧٣.

٢٤.علي مراد كاظم و حسين باسم عبدالامير. "الاثار السياسية للمحاصصة في العراق بعد عام ٢٠٠٣." مجلة القضايا السياسية. جامعة النهرين العدد ٥٥. (٢٠١٨).

٢٥.عوض جدوع احمد الجبوري و صباح محمد جاسم. "ملامح التعايش السلمي في العراق "المدرسة المالكية انموذجاً." بحث مقدم الى مؤتمر العلمي () الجامعة العراقية ، كلية العلوم الاسلامية ، ٢٠١٦.

٢٦.عيسى اسماعيل عطية. :دور المصالحة في السياسة الخارجية العراقية." مجلة دراسات دولية. جامعة بغداد. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. المجلد ٤٤. (٢٠١٠) الصفحات ٩٣-١١٦.

٢٧.غانم دهاش الشعباني. "حق المواطنة بين النص والتطبيق." مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية. العدد الرابع. (٢٠١٨).

٢٨.قاسم علوان سعيد. "منظمات المجتمع المدني وبناء السلام في العراق بعدعام ٢٠٠٣." مجلة العلوم السياسية. جامعة تكريت. (٢٠١٩).

٢٩.محمد الجنابي. "السياسات الاجتماعية لإعادة تاهيل المجتمع العراقي في مرحلة ما بعد النزاع." مجلة المعهد. معهد العالمين للدراسات السياسية. العدد ١٤. (٢٠١٩).

٣٠.منتصر مجيد حميد. "التنوع والسلم الاهلي في الاطر الديموقراطية / الشبكات والمؤسسات." مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. العدد ٥٤. (٢٠١٨) الصفحات ١٩٣-٢١٤.

٣١.منى حمدي حكمت. "مفهوم التعايش السلمي و معوقاته في العراق." مجلة العلوم السياسية. جامعة بغداد. العدد٥٢. (٢٠١٦)الصفحات ٣٣٥-٣٥٣.

٣٢.هشام ناصر حسين. "دور الاعلام في نبذ العنف." مجلة مركزدراسات الكوفة. جامعة الكوفة. العدد١٥. (٢٠٠٩) الصفحات ٩٥-١١٠.

٣٣.ياسين محمد العيثاوي. "الانعكاسات السلبية للمحاصصة السياسية على بنية النظام السياسي العراقي." مجلة دراسات دولية. العدد ٦٠. مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية. جامعة بغداد. (٢٠١٥) الصفحات ٢١-٥٤.

٣٤.يوسف عناد زمل و زينب محمد صالح. "العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية – قراءة ثقافوية أنثروبولوجي." مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات والعلوم الاجتماعية. جامعة واسط. المجلد ١. (٢٠١٦).

ثالثا: الرسائل والاطاريح

١. ستار شدهان شياع. "الاصلاح السياسي والاقتصادي في العراق بعد عام ٢٠٠٣وافاقها المستقبلية." اطروحة دكتوراه. جامعة النهرين.كلية العلوم السياسية.٢٠١٥.

٢. - وناس فاطمة. "المصالحة الوطنية كالية لتحقيق الاستقرار في الجزائر." رسالة ماجستير. كلية الحفوف والعلوم السياسية. جامعة قاصدي مرباح ورقلة. الجزائر.٢٠١٢ -٢٠١٣.

رابعاً: الانترنت

١. تقرير الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلسة الاستماع البرلمانية لعام ٢٠١٢،٢٨ فبراير ، ٢٠١٣،متحاح على الموقع الالكتروني (www.un.org).

٢. حامد اشرف الهمداني ، السلم المجتمعي: ضرورته ومبادئه في ضوء الشريعة الاسلامية ، بحث منشور على موقع جامعة نمل عبر الموقع الالكتروني www.numl.edu.pk،.

٣. زاهر ربيع حسين ، المصالحة المجتمعية في نينوى بعد داعش ،جمعية الامل العراقية ،ص ٦.

٤. علاء ناجي ، الدور الاجتماعي للعشيرة في تحقيق السلم المجتمعي ، بحث منشور على موقع شبكة النبأ المعلوماتية ، متاح على الموقع الالكتروني (annabaa.org))، تاريخ الدخول (٢٠٢٠/٧/١٨).

٥. عمر جمعة عمران، بناء السلام في مجتمعات النزاع: دراسة في التجارب المحلية واعادة تأهيل المجتمعي ، بحث منشور على الموقع الإلكتروني ، (www.research.net/publicatio).

٦. مارا ريفكن . حدود العقاب ما بعد الدولة الإسلامية . معهد العمليات الانتقالية المتكاملة . ٢٠١٨ . بحث منشور على موقع المعهد ومتاح على الموقع الالكتروني . info@ifit-transitions.org

٧. مارك فربيان . انجاح المصالحة : دور البرلمان . المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية . ٢٠٠٥. دراسة منشورة على الموقع الالكتروني www. idea.int) .)

٨. محمد عطوان . النزاعات العشائرية واثرها على السلم الاهلي في البصرة . مركز الحوكمة للسياسات العامة . متاح على الموقع الالكتروني للمركز www. iqgcpp.org).).)

٩. محمد وائل القيسي . السلم المجتمعي : المعوقات والاليات (نينوى نموذجا) .مركز نون للدراسات الاستراتيجية .٢٠١٧.